مسجلة ثاني أكبر حجم تداول في 2020

مؤشرات البورصة تستعيد بريقها الأخضر سريعاً

استعادت بورصة الكويت أمس الثلاثاء لونها الأخضر الذي فقدته أمس الأول؛ لتستعيد مسارها الصاعد بالتزامن مع إدراج صندوق بيتك كابيتال ريت أمس بالسوق الذي أعطى دفعة معنوية للمتداولين.

وسجل المؤشر العام للبورصة أمس ارتفاعا بنحو 0.62% عند مستوى 5326.87 رابحاً 32.58 نقطة، كما ارتفع السوق الأول 0.59%، وسجل المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» نمواً بنسبة 0.69% و0.83% على الترتيب.

وشهدت البورصة أمس نشاطاً ملحوظاً لحركة التداولات، حيث سجلت ثاني أكبر حجم تداول لها في العام الجاري بكميات بلغت 352.46 مليون سهم جاءت بتنفيذ 10506 صفقات حققت سيولة بقيمة 43.43 مليون دينار.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة الخدمات المالية بنمو نسبته 1.75%، بينما تراجعت مؤشرات 4 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بانخفاض قدره 4.98%.

وجاء سهم «منشآت» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو كبير نسبته 37.5%، فيما تصدر سهم «مِعادن» القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 6.9%.

وحقق سهم «أهلي متحد – الكويت» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 7.39 مليون دينار مرتفعاً 0.43%، بينما تصدر سهم «بتروجلف» نشاط الكميات بتداول 31.67 مليون سهم مرتفعاً 7.77%.

أما صندوق بيتك كابيتال ريت المدرج أمس بالبورصة، فشهد تنفيذ 121 صفقة على عدد 260.27 ألف سهم بقيمة 272.93 ألف دينار، ليختتم التعاملات عند سعر 1.04 دينار.

جلسة «خضراء» للبورصة

مُحلل: بورصة الكويت تشهد أداءً جيداً

قال نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، إن بورصة الكويت شهدت أداءً جيداً في أغسطس الماضي على الرغم من تراجع أرباح الشركات المدرجة في الربع الثاني من العام 2020.

وأوضح رائد دياب أن السوق الأول ارتفع في الشهر الماضي بواقع 8.1%، وصعد المؤشر العام بنحو 6.6%، فيما تركزت المكاسب بشكل أكبر على الأسهم ذات القيمة السوقية الأكبر وذلك مع ارتفاع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 9.7% والاتصالات بواقع 6%.

وأشار دياب إلى أن حالة التفاؤل جاءت نتيجة معاودة فتح الأنشطة التجارية تماشياً مع معظم دول العالم بعد الإغلاق الناتج عن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، مما أضاف إلى التوقعات بتحسن الأداء الاقتصادي بالنصف الثاني من 2020 في ظل تحسن أسعار النفط مقارنة بالمستويات التي وصلت لها في مارس الماضي على ضوء تراجع الطلب العالمي.

وأفاد أنه من المرجح استمرار الشعور الإيجابي في الفترة القادمة في ظل العودة التدريجية للحياة الطبيعية إلى ما قبل «كورونا» والتعايش مع الفيروس ضمن إجراءات وقائية واحترازية والآمال المتعلقة في التوصل إلى لقاحات لعلاج الفيروس.

المجموعة حريصة على تعزيز القيمة المضافة من خلال التكامل الدولي

«إيكويت» توحد جهودها العالمية في التنمية المستدامة

راميش راماجاندران

نشرت مجموعة «ايكويت» أحدث نتائجها المتعلقة بأدائها في مجال التنمية المستدامة، حيث تواصل مسيرتها الهادفة إلى تعزيز قيمة مضافة طويلة الأجل وإحداث تغيير إيجابي في المجتمعات التي تخدمها وتعمل فيها بجميع أنحاء العالم. وقد وُضع تقرير التنمية المستدامة للشركة للعامين 2017/2018 وفقًا لمعايير مؤسسة المبادرة العالمية للتقارير وحصل على الختم المتعلق بخدمة إفصاحات الأهمية النسبية المقدمة من المؤسسة.

ويُبرز التقرير المُعَنْوَنْ بـ «تعزيز القيمة المضافة من خلال التكامل العالمي»، التكامل بين شركة «ايكويت» للبتروكيماويات والشركة التابعة لها في أمريكا الشمالية «ام اي جلوبال» باعتبارهما كيانًا واحدًا هو مجموعة «ايكويت».

كما يبيّن التقرير الإجراءات المتخذة بهدف مُضافرة الجهود وتنسيقها في مختلف الأقسام والعمليات.

وأتاح هذا التكامل، وفق ما أظهر التقرير، إضافة قيمة أكبر للمجموعة، كما مهّد الطريق لإحداث نمو مستدام طويل الأجل، كما وضّح التقرير أداء «ايكويت» في مجال التنمية المستدامة على مستوى الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «إيكويت» الدكتور راميش راماجاندران، أن المجموعة تدرك مدى مسؤولياتها على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، بصفتها لاعبًا دوليًا بارزًا في قطاع البتروكيماويات، مؤكّدًا إلتزام «ايكويت» التام بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كما قال «إننا ننسجم معها في أهداف استراتيجيتنا للتنمية المستدامة»، وأضاف: «تهدف جهودنا المبذولة في مجالَ التنمية المستدامة إلى العمل نحو اقتصاد مستدام وبيئة مستدامة ومجتمع مستدام».

من جانبها، قالت الدكتورة عبير العمر، رئيس فريق مجموعة ايكويت للتنمية المستدامة، إن المجموعة تطبق نهجًا ثلاثيًا فيما يتعلّق بمخرجات أعمالها التجارية في مجالات عملياتها، فضلًا عن الاقتصادات والمجتمعات التي لها حضور فيها، وأضافت: « يُعتبر قياس الأثر مهمًا في تحقيق نتائج ملموسة، ويُظهر تقرير التنمية المستدامة نصف السنوي حرصنا البالغ على الاطلاع بمسؤولياتنا المتعلقة بالتقدّم الذي نحرزه ويبقينا على المسار الصحيح في التزامنا بتحسين حياة الجميع».

السنعوسي: «الخليج» أول شركة تأمين كويتية تحصل على تصنيفات ائتمانية من ثلاث وكالات

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين، الرائدة في مجال تقديم الخدمات التأمينية في دولة الكويت، عن قيام وكالة التصنيف الائتماني إيه إم بست بتثبيت التصنيف الخاص بالقوة المالية للمجموعة على المستوى A ممتاز مع نظرة مستقبلية سلبية.

ويعكس التصنيف الائتماني الخاص بمجموعة الخليج للتأمين مكانة الأعمال الاقليمية الممتازة، المستوى الجيد لكفاءة رأس المال المتعلق بالمخاطر، الربحية القوية المستمرة للمجموعة وقدرتها على تنويع مصادر الدخل الخاصة بها، من خلال شركاتها التابعة والزميلة وأنشطة أعمالها، وذلك للوفاء بالتزاماتها السارية تحت كافة الظروف المتوقعة، ويعتبر عامل التصنيف المقابل هو المخاطر المرتبطة باستراتيجية التوسع لمجموعة الخليج للتأمين، والاستحواذ على العقود الكبيرة وإنخفاض معدل كفاءة رأس المال.

وقالت وكالة إيه إم بست إن مجموعة الخليج للتأمين قد اتخذت خلال العام الماضي خطوات تصحيحية كافية لتحسين وضع معدل السيولة وتعزيز معدل كفاءة رأس المال ومعالجة المخاطر المتعلقة بشركات المجموعة في البلدان ذات المخاطر العالية على مستوى صناعة التأمين ومخاطر الدول. كما أوضحت أن المجموعة لديها سجل حافل من النتائج القوية، مدعوماً بربحية اكتتاب قوية وعوائد استثمار مستقرة. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات المنافسة في أسواقها التشغيلية، ففي عام 2019، نمت أقساط التأمين المكتتبة للمجموعة بمعدل 8% لتصل إلى 394.59 مليون دينار كويتي (1،203 مليون دولار أمريكي).

كما تتوقع المجموعة أن يبقى معدل كفاية رأس المال أعلى من الكفء مع توقعات بأن يتحسن بما يتماشى مع نمو الأعمال، بينما تحافظ المجموعة على أداء تشغيلي إيجابي وسيولة كافية. كما قيّمت الوكالة السيولة المالية للمجموعة على أنها قوية، وأضافت أن نظام الإدارة والحوكمة الخاص بالمجموعة على المستوى المناسب. وأخيراً ترى الوكالة أن إدارة المخاطر ذات كفاءة، حيث تتحمل دوراً قوياً في توجه المجموعة، مما يخفف من المخاطر المتعلقة باستراتيجيات التوسع الاقليمي لديها والنمو المستمر للأعمال.

خالد السنعوسي

وبهذه المناسبة قال خالد مشاري السنعوسي، المدير الاول للمجموعة – «نحن سعداء بالنتيجة المميزة لتصنيف القوة المالية للمجموعة والمقدمة من وكالة التصنيف العالمية إيه إم. هذه النتيجة مبنية على جودة الإطار لإدارة المخاطر الشاملة المنشئ جيداً بالمجموعة مع أدوات وتقنيات ملائمة من أجل تحديد، وتقييم، وإدارة المخاطر على مستوى المجموعة. نحن أول شركة تأمين في الكويت تحصل على تصنيفات من ثلاث وكالات تصنيف ائتماني: وكالة ستاندرد آند بورز و وكالة إيه إم بست ووكالة موديز(A3) مما يمكّن المجموعة من تقديم خدمات تأمين عالمية المستوى مع وجود علامة تجارية قوية وموحدة في جميع الأسواق التي نعمل بها».

يواكب المتغيرات التشريعية والاقتصادية والتجارية

«التجارة»: «قانون الاستيراد» يرفع القيود عن الأفراد ويفتح الأسواق

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية ان مشروع قانون الاستيراد الذي وافق عليه مجلس الوزراء وأحاله لسمو نائب الأمير وولي العهد تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة يهدف لمواكبة المتغيرات التشريعية الاقتصادية والتجارية والأفكار الحديثة القائمة على مفاهيم فتح الأسواق وتوسيع دائرة الخيارات للمستورد.

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أمس الثلاثاء أن القانون يستهدف تحديث منظومة العمل في الاستيراد وتحسين ترتيب دولة الكويت بالمؤشرات الدولية التجارية والاقتصادية على النحو الذي يساعد في تحفيز وتشجيع وجذب وتنشيط قطاع الاستيراد في البلاد.

وأفادت أن المشروع سيتيح للمستهلك خيارات متعددة وتنوع في المعروض عبر المنتجات المختلفة بأسعار تنافسية فضلا عن تقليل التكلفة وضمان وصول المنتج بجودة عالية خاصة في الأحوال الاستثنائية ما يسهم في دفع عجلة الاقتصاد المحلي.

وبينت ان مشروع القانون يهدف إلى قصر حق مزاولة عملية الاستيراد على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المقيدين في السجل التجاري وفقا للضوابط والأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية مؤكدة أنه يرفع القيود عن الافراد في الاستيراد ويفتح الاسواق للجميع.

وذكرت ان مشروع قانون الاستيراد هو المشروع العاشر الذي يقدمه وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ضمن منظومة التشريعات الاقتصادية المتكاملة لتحسين بيئة الاعمال التجارية.

واشارت الى تعديل قانون الشركات ثلاث مرات خلال الأعوام (2017 و 2018 و 2019) فضلا عن تعديل قانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع إقرار قانون السجل التجاري عام 2018 كما تم إقرار قانون تنظيم التأمين وقانون تبادل المعلومات الائتمانية عام 2019.

«الإثمار القابضة» تتوصل لمذكرة تفاهم مبدئية مع «البحرين والكويت» بشأن الاستحواذ

الإثمار القابضة

أعلنت شركة الإثمار القابضة، المُدرجة في بورصة البحرين، بورصة الكويت، وسوق دبي المالي أمس الثلاثاء عن خطتها المتعلقة بمركزها المالي في الفترة المُقبلة.

ووفقا لبيان صحفي أصدرته الشركة لكل من بورصات البحرين، الكويت، ودبي فقد أعلنت الإثمار القابضة توصلها لتفاهم مبدئي مع بنك البحرين والكويت المُدرج في بورصة البحرين بخصوص الاستحواذ على عمليات بنك الإثمار. وفيما يتعلق بخطة بيع الأصول وإعادة الهيكلة، فقد أوضحت شركة الإثمار في بيانها أن تعمل في الوقت الجاري على تحسين قاعدة رأس المال عبر بيع أو إعادة هيكلة بعض الأصول غير الأساسية.

وبدأت شركة الإثمار القابضة منذ فترة قصيرة مُحادثات أولية مع بنك البحرين والكويت، المُدرج في بورصة البحرين لبحث إمكانية استحواذ البنك على بنك الإثمار في البحرين المملوك بالكامل لإثمار القابضة.

وأعلنت شركة الإثمار القابضة مؤخراً عن تكبدها للخسائر بنهاية النصف الأول من العام الجاري والمنتهي في 30 يونيو 2020، وذلك بسبب تأثير انتشار فيروس جائحة كورونا.

وسجلت الشركة أيضاً خسائر متراكمة في تلك الفترة بلغت 795.6 مليون دولار، تمثل 105 بالمائة من رأس المال، مقارنة بنسبة 98.5 بالمائة في نهاية العام الماضي.